

الجامع للشرائع

[237] ولواليه بذل الجعل والنفل (1) واشترط السلب، لأنه لا يختص به القاتل من دون الشرط ولا يقاتل النساء، فإن عاون الرجل جاز وإن كان بالمسلمين ضعف وادع (2) إلى عشر سنين. ولا يفر المسلمون إن كانوا في عدة المشركين (3)، أو نصفهم، إلا متحرفا للقتال أو متحيزا إلى فئة، فإن نقصوا عن ذلك جاز، والثبوت أفضل. وإن بادر شخص مسلم فقتل أسيرا مشركا، فدمه هدر. وإن أسر مشركا فعجز عن المشي، فليطلقه. وإن أراد قتل أسير، أطعمه وسقاه. ولا حاد المسلمين إلا ذمام (4) للشخص الواحد وللجماعة اليسيرة، وماله كنفسه. ولو كان المذم عبدا مسلما، لم تحقر ذمته، ولا يجوز أمان المكره، ولا إذمام لأهل إقليم إلا للامام، فإن أذم غيره لهم وطنوا الأمان، أو قالوا لاتذمكم فظنوا خلافه، لم يعرض لهم، وردوا إلى مأمئهم، ثم هم حرب (5) ولا يحل الاخفار (6) بعد الازمام، فإن أحس منهم بخيانة، نبذ عهدهم إليهم، وردهم إلى مأمئهم، بعد أخذ حقوق الأمان والمسلمين منهم. ولا يحل التمثيل بالكفار، والغدر بهم، والغلول منهم. وإسلام الحربي - والحرب قائمة - يحرم ماله، ودمه، وولده الطفل والحمل، _____ (1) النفل بالتحريك: الزيادة والمراد هنا زيادة الإمام (عليه السلام) لبعض الغانمين على نصيبه شيئا من الغنيمة لمصلحة كدالة وأمانة (2) وادع: صالح وتارك العداوة. (3) أي كان عددهم مساويا للمشركين (4) الازمام: اعطاء الذمام والأمان (5) أي أهل حرب (6) أخفـره: نقص عهده وغدره